

شكلية النص القانوني في هيكلية الانتقال الطاقوي في الجزائر

The formality of the legal text in the structure of the energy transition in Algeria

محمد محنون¹؛ محمد كريم نور الدين¹ جامعة مستغانم كلية الحقوق والعلوم الانسانية، mohammed.mehnoune.etu@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2024/12/15

تاريخ القبول: 2024/11/26

تاريخ الاستلام: 2024/07/10

ملخص:

الطاقة اليوم تصدر أجندات الدول ما لبثت أن جرت إلى فلكها العديد من المفاهيم المعاصرة الأمن والاقتصاد التام والبيئة والسيادة النسبية، فان صانع القرار اليوم مطالب أكثر بتأمين هذا المورد خاصة في ظل التراجع الرهيب للموارد التقليدية وازدياد الطلب عليه في معادلة رياضية ترجمتها أرقام مخيفة ، دفعت بصانع السياسة العامة من التوجه نحو البحث عن بديل في رسم سياسة استباقية وقائية ترجمت بالفعل في خيارات إستراتيجية تقدمتها الطاقات المتجددة، فالجزائر في ركب الدول التي امنت بهذا المعطى الحتمي ولان الحديث عن هذا التوجه الجديد هو تشكيل لنموذج انتقال طاقوي احد أهم دعائمه هو المنظومة القانونية المتعلقة بالأساس بالنصوص القانونية والشكلية الفلسفية التي استندت في صياغتها لاسيما ما لهذه النصوص من قدرة على هيكلية التوجه العام للسياسة الطاقوية المنتهجة والذي بدوره يرسم ويحدد المجال الفعلي لتدخل العناصر الفاعلة في هذه السياسة وضمان انتقال سلس وديناميكي ولوجستيكي في جميع المجالات ذات الصلة.

كلمات مفتاحية: الطاقة، المدونة القانونية، التنمية، الطاقات المتجددة، السياسة العامة.

Abstract:

Energy today is at the top of countries' agendas 'and soon many contemporary concepts of security 'perfect economics 'the environment ' and relative sovereignty have come into their orbit. Today's decision-maker is more required to secure this resource 'especially in light of the terrible

¹ المؤلف المرسل: محمد محنون البريد: mohammed.mehnoune.etu@univ-mosta.dz

decline of traditional resources and the increasing demand for it in a mathematical equation translated into numbers. Frightening ‘it pushed the public policy maker to search for an alternative in formulating a proactive and preventive policy It has already been translated into strategic options presented by renewable energies. Algeria is among the countries that have believed in this inevitable fact ‘and because talking about this new trend is the formation of an energy transition model ‘one of its most important pillars is the legal system,

مقدمة:

إن العلاقة بين المدونة القانونية وبين نموذج الانتقال الطاقوي هي في الأساس علاقة هيكلية من خلال تحديد أهم التوجهات الكبرى للسياسات الطاقوية في البلاد ورسم اهم المعالم الكبرى للانتقال أو العبور، وإستراتيجية الانتقال الطاقوي في الجزائر افرزت عن مدونة قانونية حملت في طياتها نظرة صانع السياسة لطبيعة هذا الانتقال الطاقوي من خلال تحديد حجم هذا الانتقال وطبيعة الانتقال وكذا وتيرة الانتقال. فالدولة الجزائرية دولة ريعية في قراراتها الاجتماعية والاقتصادية ، فمنذ الاستقلال أبانت السياسة الاقتصادية للبلاد عن توجه ريعي اجتماعي في الاعتماد المباشر للطاقات الاحفورية، فالعمل على إرساء قواعد الاقتصاد الأخضر ودمج البعد التنموي بجانبه البيئي والاستقلال عن الطاقات التقليدية لا يتأتى في مفهوم السياسة العامة الحديثة إلا بإحداث نموذج طاقي مبني على توازن في استخدام الإمكانيات المتاحة من جهة والتملص التدريجي للطاقات التقليدية من جهة أخرى وايضا تحييد جميع العوائق والصعوبات التي من شأنها تأخير الانتقال الطاقوي لهذا عمد صانع القرار في السياسة الجزائرية إلى بناء الشكل النموذجي الجزائري استنادا على تحين شكلية النص القانوني المتعلق بالجانب الطاقوي بما يسمح من تحقيق عبور سلس وديناميكي وفعال ضمن تحيد جميع العراقيل والارتكاز على معطيات رقمية مبنية على الوضع الداخلي والخارجي واستنفاذا لكل هذا المعطى تتبادر الى اذهاننا الاشكالية التالية

إلى أي مدى ساهمت المدونة القانونية في جانبها المرتبط بالمسائل الطاقوية في بناء نموذج الانتقال الطاقوي؟ وماهي مرتكزات المشرع الجزائري في تبنيه للنصوص القانونية الكفيلة بإحقاق الانتقال الطاقوي؟

الفرضيات :

احد الدعامات التي يرتكز عليها الانتقال الطاقوي هي دعامة النص القانوني
لا يمكن تصور شبكة لنظام طاقي جديد بنفس النصوص القديمة الكلاسيكية
النصوص القانونية ماهي الا تطلعات اجتماعية نحو موارد طاقوية جديدة.
النصوص القانونية هي بالأساس محفظة مهندس الطاقة.

المحور الأول: المرجعية الكرونولوجية والسياسيولوجية للنص القانوني في جانبه الطاقي

في هذا المحور نحن نعرض في دراستنا للنص القانوني الطاقي الى معيارين أساسيين هما معيار الأحداث
الزمانية ومعيار الأوضاع الاجتماعية المصاحبة لظهوره وولادته حيث انه لا يمكن لنا أن نعزل النص عن
بيئته الاجتماعية والزمانية التي تصاحب ميلاده واخراجه الفعلي حيث عرف ثلاث فترات زمانية متميزة :
الفترة الأولى: منذ بداية الاستقلال والى غاية أزمة البترول الأولى والانفتاح السياسي والاجتماعي .

الفترة الثانية: تبدأ عقب سنة 1985 الى غاية المصالحة الاجتماعية.

الفترة الثالثة: أزمة البترول الثانية وبداية التوجه للاهتمام الجدي بالطاقات المتجددة.

ولقد صاحبت هذه الفترات عدة مؤشرات هامة لصياغة الشكيلة القانونية للنص الطاقوي منها :
النمو السكاني وحجم المبادلات التجارية واحتياط البترول والغاز واستهلاك الداخلي والخارجي للطاقة .

1- الفترة الأولى: منذ بداية الاستقلال والى غاية أزمة البترول الأولى والانفتاح السياسي والاجتماعي:

عقب الاستقلال الوطني أبقت الدولة الجزائرية على العمل بقوانين الفرنسية فيما يتعلق بالجانب الطاقوي
ولعل اهم هذه القوانين هو قانون البترول الصحراوي الذي يعود تاريخ ميلاده الى سنة 1958 والذي كرس
سيطرة الشركات الفرنسية على استغلال الموارد الطاقوية الاحفورية وأيضا التقاضي في النزاعات امام المحاكم
الفرنسية مما اوجد بيئة استغلال لصالح الشركات الفرنسية ولاكن هذا الوضع لم يعدم الجانب الجزائري من
العمل ضمن نطاق الاعادة (اسامة ، 2015)

التنظيم الهيكلي بمجموعة من النصوص ، كانت مديرية الطاقة تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة وكانت عبارة عن إدارة مكلفة بالبحث الطاقوي والاستغلال المنجمي وايضا عرفت هذه الفترة إنشاء شركة سوناطراك لاستغلال المحروقات في سنة 1963 طبقا للمرسوم 63-941 الصادر بتاريخ 31-12-1963 فكانت شركة مكلفة بنقل وتسويق المحروقات ، للتطور فيما بعد أنشطتها طبقا لمرسوم رقم 66-292 بتاريخ 22-09-1966 لتشمل كافة مراحل صناعة المحروقات وتصبح ما يعرف ب(operateur).

أيضا سنة 1969 شركة سونلغاز المتعامل التاريخي في الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية تحولت من شركة كهرباء وغاز الجزائر EGA المؤسسة سنة 1947 إلى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، إن هذين المرسومين أعطى توجه لسياسة الدولة اتجاه التنظيم الهيكلي المركزي لاستغلال الطاقة وتوزيعها ، إذ مثل حجر الأساس للسياسة الطاقوية بعد الاستقلال وأيضاً مع بداية سنة 1977 وضعت عدة مواد لتوزيع الهياكل التابعة لوزارة الصناعة والطاقة ووزارة الصناعات البتروكيمياوية ووزارة الصناعات الثقيلة لإنشاء صناعة تهتم بالجانب الطاقوي هي وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية مما يعكس التوجه العام للحكومة آنذاك في تبني استراتيجية الطاقة البترولية ومنتجاتها والاهمية الكبيرة لها في التنظيم الحكومي حيث اعتبر البترول والغاز مصادر الطاقة الوطنية مكسب حضاري ودافع أيديولوجي مضاد للإمبريالية ومكسب مالي في خدمة بناء الدولة، كثيرا ما تردد في الخطابات الرسمية في سنوات السبعينات واعتبرت الثروة البترولية عاملا مساعدا على الاستقلال الاقتصادي لاسيما بعد تميمات 24-02-1971 قبل هذا التاريخ لم يكن البترول الشيء الأساسي في التنمية الوطنية لأنه ببساطة لم يكن ملك للجزائريين بل كان بيد الشركات الأجنبية والفرنسية ، ولكن مع التأميم لعبت الثروة البترولية والغازية دورا هاما في السياسة العامة للدولة لاسيما مما وفرته من عائدات على المستوى المحلي وتحسين المستوى المعيشي او في المحافظة على السيادة الوطنية عقب الاستقلال الحديث مما عكس في التوترات القائمة على الحدود او في تسخير كافة مدا خيل سوناطراك لفائدة الجيش الوطني الشعبي في الحروب العربية سنة 1973 (دربال، 2000)

وأيضاً لا يمكن عزل صدور النصوص القانونية عن الوضع السوسيوولوجي للمجتمع الجزائري آنذاك، فالبيئة السيسولوجية للمجتمع الجزائري عقب الاستقلال تختلف في واقعها عن باقي دول المغرب العربي وشمال إفريقيا رغم الامتداد الجغرافي الواحد، فهي لم تعرف إقطاعاً كبيراً كما هو الشأن في المغرب الأقصى ولا بوجوازية تجارية كما هو الشأن في تونس فكانت السمة الغالبة على المجتمع الجزائري الشبه بروليتارية ويمكن القول إن البيئة السيسولوجية للمجتمع الجزائرية كانت امتداداً طبيعياً للفترة الاستعمارية لاسيما في مشهد اتسم بالضعف الثقافي وانتشار الأمية والذي ترجم فعليا آنذاك من قبل الدولة في مراسيم التسيير سنة 1963 وبعدها خيار التوجه الاشتراكي،

كما عرفت هذه الفترة ارتفاعاً طردياً في حالات الولادة نتيجة نهاية الحرب وتحسن الرعاية الصحية وتحسن المستوى المعيشي (1962-1985) مرحلة ارتفاع في عدد الولادات حيث تراوحت بين 502,2 ألف ولادة سنة 1963 و845,3 ألف ولادة سنة 1985 بتعداد وصل لـ 21,863 مليون نسمة والذي انعكس على التركيب العمري للسكان.

جدول تطور النمو السكاني (1966-1985)

السنوات	0 إلى 15 سنة	15 إلى 59	60 أكثر
1966	47,15%	46,07%	6,77%
1977	47,93%	46,24%	5,82%
1985	44,1%	45,5%	10,4%

المصدر: (المركز الوطني للإحصاء، 2020)

يلاحظ إن اعلي نسبة هي في فئة 15 سنة شهدت هذه الفترة أعلى ارتفاع في عدد الولادات

2- الفترة الثانية : تبدأ عقب سنة 1985 إلى غاية المصالحة الاجتماعية:

و عرفت أكبر نسبة مواليد شهدتها الجزائر مما ترجم بحركية في النصوص التنظيمية والتشريعية لمجابهة هذا الانفجار الديموغرافي سنوات 1986 إلى سنة 2000 هذه الفترة عرفت انخفاض في عدد الولادات بداية من سنة 1986 انخفاض عدد المواليد الجدد من 34,7 ألف سنة 1986 إلى 20,2 ألف سنة 2000 نظراً

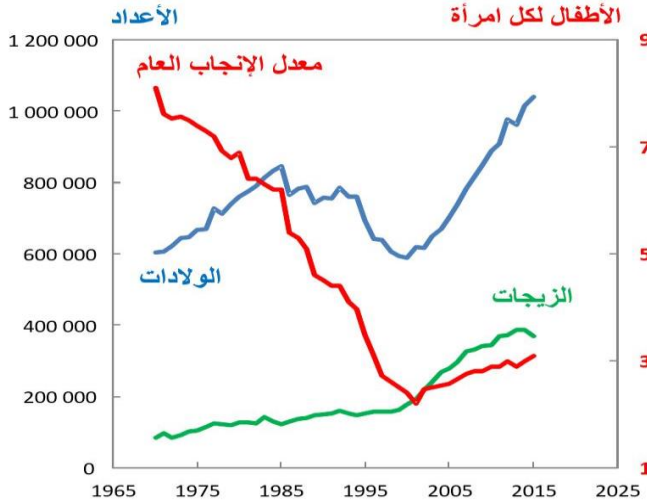
لعدة معطيات هامة من تدهور المستوى المعيشي وحالات الكساد المصاحب لها مع انخفاض مدا خيل
البتزول والغاز إضافة الى العشرية السوداء وفيما يلي جدول لتطور عدد سكان الجزائر.

جدول للنمو الديموغرافي السكاني بالمليون 1962-2015

السنوات	عدد السكان
1962	10,04
1966	12,09
1977	16,06
1987	22,71
1998	29,71
2006	33,02
2008	34,59
2011	36,71
2012	37,49
2013	3807
2014	38,29
2015	39,05

المصدر (المركز الوطني للإحصاء، 2020)

الشكل رقم 01: مخطط توضيحي للمواليد



المصدر: (orientxx.info/ar, 2024)ر

3- الفترة الثالثة: أزمة البترول الثانية وبداية التوجه للاهتمام الجدي بالطاقات المتجددة:

إضافة إلى المؤشر التنظيمي والمؤشر الديموغرافي فالمؤشر الاقتصادي هو الآخر كانت له الكلمة في ما يتعلق بصياغة القوانين الخاصة بالطاقة لاسيما ان الدولة الجزائرية دولة ريعية تعتمد منذ الاستقلال على النفط في إدارة عجلتها الاقتصادية وما عرفته الأسواق الطاقوية من أزمة انخفاض البترول الأولى 1986 والثانية 2014 أبانت على هشاشة استقرار الأسعار الذي ما لبث أن أعطى للجزائر صورة عن مدى صعوبة ربط التنمية بعائدات الجباية البترولية وقد ساهم في ذلك عدة عوامل من تراجع الاحتياط الخام للدولة الجزائرية من جهة وارتفاع الطلب الداخلي على الطاقة من جهة أخرى وارتفاع حجم الواردات الاستهلاكية لاسيما المواد الغذائية مثلا سنة 2007 بـ 6,6% وما زاد من ذلك توجه بعض الدول إلى طاقات بديلة كاستعمال السكر كطاقة بديلة وطاقات حيوية مثل البرازيل وأيضا تراجع الدولار أمام الذهب لاسيما إن اغلب المعاملات تتم بالدولار النفط والسلاح والسكر والزيت والقمح.

ارتفاع أسعار النفط ارتفاعا طرديا خلال الفترة 2000-2007 أدى الى تعظيم الفوائد الجزائرية من العملة الصعبة ورفعت احتياطي الصرف إلى أكثر من 135 دولار كما ان استفادة الجزائر من هذه الفوائض

التي تم تسجيلها في صندوق ضبط الإيرادات الى تحسين المستوى المعيشي، واستفاد من نمو من 3,2% سنة 1999 الى 4,2% سنة 2002 ثم الى 5% سنة 2006 و فيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال

فترة 2000-2004: جدول المؤشرات الاقتصادية الكلية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد الميزان التجاري	12,4	9,6	6,7	11,2	14,2
رصيد ميزان المدفوعات	7,6	6,2	3,2	7,5	9,1
احتياطي الصرف	11,9	18,01	23,1	32,9	43,1

(المصدر:) الجزائر، 2004-2006

*. إضافة إلى المعطيات السابقة ارتفاع البرميل بنسبة: 120% بين نسبة 1998-2000

*. حصيلة الصادرات من 10,1 مليار سنة 1998 الى 32,16 سنة 2004

جدول يبين موقع النفط في الناتج المحلي الخام

القطاع/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المحروقات	39,20	33,89	32,55	35,58	37,94	44,70	46,30
الفلاحة	08,40	09,67	09,19	9,69	9,18	7,7	7,7
صناعة معملية	7,05	7,34	7,18	7,18	6,05	5,3	5,14
ادارة عمومية	10,3	11,08	11,0	11	10,39	8,5	8,3
أخرى	35,05	38,02	40,08	40,08	36,44	33,8	32,6

(المصدر:) الجزائر، 2004-2006

تطور إنتاج برميل البترول الوحدة ألف بالبرميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	461,1	441,5	566,2	741	893,2	970,3	947,3	1253,5

(بوران، 2020-2021)

ان كل هذه البيانات الديموغرافية والاوضاع السيسولوجية والمؤشرات الاقتصادية اثرت بصورة

مباشرة على الفقيه الجزائري وعلى نوعية النصوص القانونية التي ما لبثت بأن تتغير مع كل فترة زمنية ومع

كل معطيات سيسيولوجية جديدة في حين ان ارتفاع العوائد من العملة الصعبة اوجد بيئة لاستصدار نصوص قانونية طاقوية تتجه نحو تدعيم البحث والتنقيب عن المواد التقليدية لإنتاج الطاقة وزيادة الاستثمارات فيها وتباطؤ في استصدار النصوص القانونية المتعلقة بالطاقات المتجددة في حين يقابله انه كلما تم انخفاض العوائد الجباية البترولية وارتفاع الاستهلاك الطاقة الداخلي بنمو ديموغرافي الا وقابلته نصوص تتجه الى ترشيد الاستهلاك والبحث نحو الطاقات البديلة هذا ما جعل النص القانوني يعرف تباين في توجه العام لتبنيه سياسة معينة لآكن بعد تراكم الاحداث وإيمان صانع السياسة العامة باستحالة استقرار الاسعار وعدم ديمومة المواد الطاقوية الاحفورية كان لزاما عليه وضع ديناميكية فعالة ضمن النص القانوني الطاقوي ضمن ما يعرف بالانتقال الطاقوي تحدد سيرورته برامج معدة مسبقا باطار زمني محدد، وبعد عرض حال المرجعية السيسولوجية والكرونولوجية للنص القانوني في مجال التشريع نعرض الى الحديث عن الاطار التشريعي والتنظيمي للسياسة الطاقوية

المحور الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي للسياسة الطاقوية في الجزائر:

يمكننا إن نطلق عن السياسة التشريعية في مجال الطاقة بالسياسة الطاقوية المزوجة من الاعتماد على الطاقات التقليدية من جهة والاستشراف في التوجه نحو الطاقات المتجددة من جهة أخرى.

1-الفقه التشريعي والتنظيمي لاستغلال الطاقات التقليدية:

اولى ارهاصات الاهتمام الفعلي بنشاط قطاع الطاقة وادراكا لأهمية كانت بداية من المفاوضات التي خاضتها الجزائر من اجل انهاء هيمنة الجانب الفرنسي على هذا القطاع الاستراتيجي تبعا بتأميم المحروقات فقانون 86-14 الذي يعد بداية التحول في السياسة الطاقوية في الجزائر والذي جاء في أعقاب أزمة الاقتصادية الجزائرية وتراجع المداخل الجزائرية بنحو 34% والذي حاول الارتكاز في زيادة الانتاج فتح مجال الاستثمار الخارجي من خلال الشراكة مع سوناطراك وهنا بدأت فكرة الاصلاحات الهيكلية لقطاع المحروقات. برفع الحكر في الاستغلال في مجال البترول، في توجه اقل ما يقال عنه توجه إصلاحية للمجال الطاقوي بقصد رفع الاحتياط من البترول أمام ارتفاع الطلب الداخلي وانخفاض الواردات قصد إنعاش الاقتصاد الوطني. وقد جاءت تعديلات قانون 1991 التي مست قانون 86-14 حيث حملت في

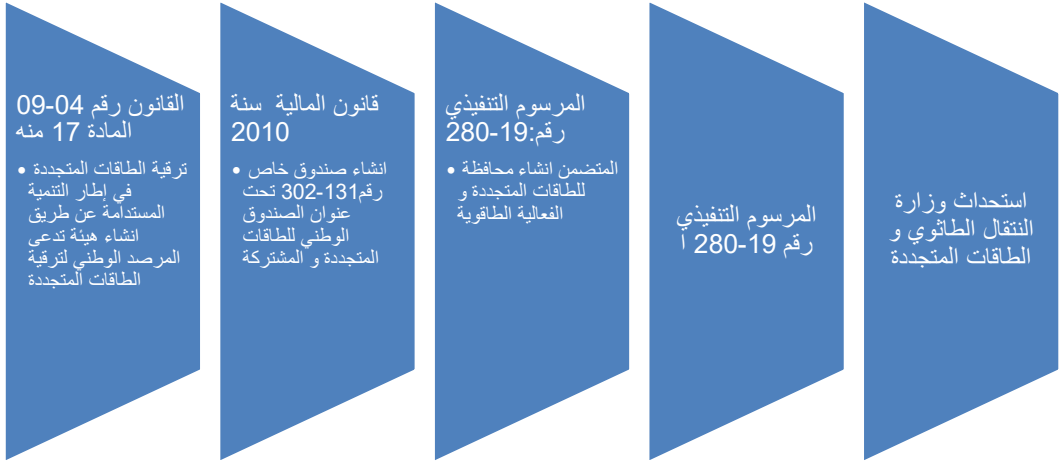
طياتها توسيع المجال فيما يتعلق بفتح الاستثمار الأجنبي بضمم مجال الغاز ومراجعة نظام الضرائب حيث تم إدخال 14 تعديلا، منها حق اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات الخلاف (المادة 63 منه) نظرة نحو الانفتاح في مجال كان حكرا لسنوات عديدة على الجانب الجزائري، ان هذه النصوص كانت تهدف بالأساس إلى مراجعة الجانب الهيكلي لاستغلال الموارد الطاقوية التقليدية

2-الفقه التشريعي والتنظيمي لاستغلال الطاقات المتجددة:

فبداية القوانين التي اهتمت بشكل مباشر بترشيد الطاقة لأول مرة هو قانون 99-09 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة والذي جاء لترشيد استهلاك الطاقة والمحافظة عليها، ثم قانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002 حيث تضمن أول تقنين لتسويق الطاقة الكهربائية ذات المصادر المتجددة، و الذي أعقبه نص صريح لأول مرة في تعريفه للطاقات المتجددة المادة 3 من القانون 09-04 بأنها أشكال الطاقات الكهربائية او الحرارية أو الحركية أو الغازية المتحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية والنفايات العضوية وطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية . (بلفضل، 2019)

ما يلاحظ إن المشرع الجزائري ربط ناتج الطاقة المتجددة من مصادر الموجودة في الحيز الجغرافي للبلد فاتحا الاستثمار في كل المصادر دون تفضيل مصدر عن آخر باحثا عن تنوع هو الآخر في إنتاج الطاقة المتجددة خلافا للمصادر الطاقة التقليدية السابقة وقد تضمنت الجريدة الرسمية الصادرة يوم 28 ماي 2017 ثلاث مراسيم هامة في مجال الطاقات المتجددة في قفزة نوعية في السياسة العامة وبرنامج الحكومي وهي:- المرسوم 17-166 : الذي يعدل استكمال المرسوم التنفيذي رقم 136- الذي يحدد شروط منح المكافآت لتغطية تكاليف تنويع إنتاج كهرباء،- المرسوم 17-167: وضع التصديق على منشأة الطاقة المتجددة،- المرسوم 17-169 الخاص بإجراءات تشغيل الحساب الخاص 302-131) الصندوق الوطني لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والإنتاج المزدوج حيث بعد هذه المراسيم نسجل خروج المشرع الجزائري من الجانب التنظير الهيكلي إلى الجانب العملي لاسيما فيما يتعلق بتسجيل الأعباء المالية والجانب التطبيقي له في إيجاد صندوق خاص يحمل حساب خاص موجه بصورة مباشرة لتمويل إنتاج الطاقات المتجددة بعيدا عن التفكير التقليدي في ربطه مع الطاقات الكلاسيكية في مشاريع تزويد المواطنين.

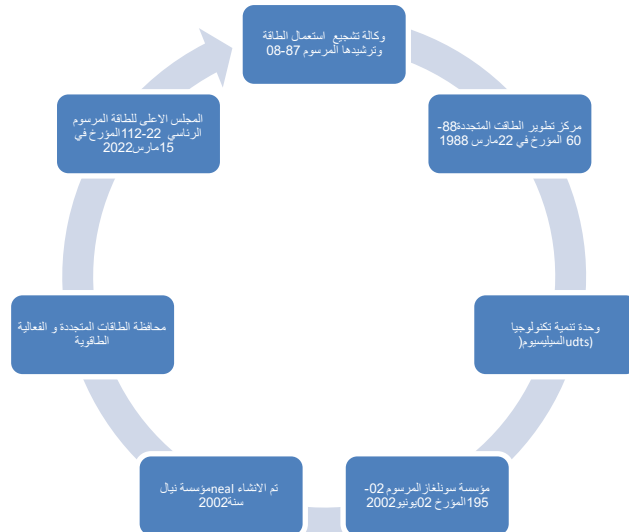
تطور النصوص القانونية للطاقات المتجددة



المصدر: (ولد رابح اقلولي، 2022)

ويمكن ان نعتبر الجانب التنظيمي للاثر القانوني في جملة المؤسسات التي انشأت في مجال تطوير الطاقات المتجددة ونقصد بالاحرى اي الاستغلال الفعلي والتي كونت المفهوم العام للهيكلية المنوط بها تحقيق الانتقال وقد انطلقت من تقسيم الجانب المؤسسي التنظيمي الى المؤسسة العلمية ومؤسسة الانتاج

مراكز استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر



المصدر: (زعباط ، 2023)

الخور الثالث: البيئة المؤسسية لنموذج الانتقال الطاقوي:

تشكل البيئة المؤسسية الإطار الهيكلي الذي من خلاله تترجم النصوص القانونية شكل استغلال الطاقات المتجددة والهيئات المخولة بالإشراف على تجسيد سياسة الانتقال الطاقوي تبعا لهذا المعطى فالنص القانوني اوجد شكلين من البيئات المؤسسية:

(1)- **البيئة المؤسسية العلمية:** وتمثلت في مراكز البحث والتطوير والإشراف فمناذ الشروع في انجاز الاليودين (الفرن الشمسي بين 1958 و 159م) عرف الاهتمام بمجال البحث في الطاقات المتجددة عدة محطات هامة تمثلت في انشاء مركز تنمية الطاقات المتجددة ووضع تحت المفوضية السامية للبحث سنة 1988 وايضا بنفس السنة الحاق وحدة تنمية الاجهزة الشمسية الواقعة بتيبازة بنفس المركز.

سنة 2002 انشاء وحدة التطبيق في الطاقات المتجددة بالجنوب في سياسة مستجدة وبالضبط بغرداية 2003 الحاق مركز تنمية الطاقات المتجددة بوزارة التعليم العالي في اعطاء الضوء للباحثين في الولوج لهذا المجال ورفع من كفاءة الاداء(www.cder.dz, s.d.) تنمية الطاقات المتجددة المحافظة الطاقات المتجددة هيئة تسهم في التنمية الوطنية والقطاعية للطاقات المتجددة وزيادة الفعالية الطاقوية، مكلفة بوجه خاص بتقييم السياسة الوطنية في هذا المجال الامكانيات المتاحة لرفع من قدرة هذه السياسة الطاقوية وتأثيرها وإعداد تقارير التقييم السنوية ذات الصلة.

هي مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي تم إنشاؤها، لدى الوزير الأول بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 19-280 المؤرخ في 21 صفر عام 1441 الموافق ل 20 أكتوبر 2019 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 9521 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس 2021 كما عرفت العديد من الجامعات انشاء مخابر البحث بمجال الطاقات المتجددة

(2)- **البيئة المؤسسية العملية:** وتمثلت في مراكز الاستغلال والإنتاج وهذا يقودنا الى الحديث عن مشاريع توطيد الانتقال الطاقوي ويمكن حصر مشاريع الانتقال الطاقوي في نوعان رئيسيان من المشاريع:

(أ) مشاريع ذات القدرات المحدودة : ويقصد بها انما ذات إنتاج محدود من الطاقة وذات تكلفة منخفضة وهي بالأساس موجهة لاستغلال الافراد ونذكر منها استعمال في المنشآت الفلاحية اي ضخ المياه وأيضا الإنارة الضوئية سواء داخل المدن او خارجها ايضا في الاستغلال المنزلي مثل المسخّنات الكهربائية.

(ب) مشاريع ذات القدرات العالية: وهي حكر على الدولة وليس باستطاعة الافراد القيام بهم وقد اوكلت هذه المهمة لشركة سونلغاز المتعامل التاريخي في انتاج الكهرباء

- 7٪ من القدرة المركبة للطاقات المتجددة إلى غاية سنة 2030 و 27٪ من إنتاج الكهرباء للاستهلاك الوطني للكهرباء ستتغذى من الطاقة الشمسية.

- انجاز العديد م من المشاريع لبناء مزارع توليد الطاقة الكهربائية وذلك عن طريق الرياح وايضا سوف يتم تنفيذ مشاريع الطاقة لتغذية السوق الوطنية على مرحلتين:

- المرحلة الأولى 2015-2020: ستشهد هذه المرحلة تحقيق قدرة تبلغ 4010 ميجاواط، بين الطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح، وكذلك 515 ميجاواط وذلك بالاعتماد على محطات انتاج هجينة كمرحلة اولى

- المرحلة الثانية 2021-2030: سيسمح تطوير الربط الكهربائي بين الشمال والصحراء (أدرار) بالاعتماد على الشبكة القديمة بتركيب محطات كبيرة للطاقة المتجددة في مناطق عين صالح وأدرار وتيممون و بشار ودمجها في النظام الوطني للطاقة.

سعة برنامج تطوير الطاقة المتجددة

إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة

2015-2030 يقدر ب 22 000 ميجاواط، موزعة حسب القطاعات على النحو التالي:

- الطاقة الكهروضوئية 13575 ميجاواط.

- مشروع الطاقة الشمسية المركزة 5010 ميجاواط.

- التوليد المشترك 2000 ميجاواط.

- الطاقة المولدة عبر الرياح 400 ميجاواط.

- الكتلة الحيوية 1000 ميجاواط.
- الحرارة الأرضية 15 ميجاواط.

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2023

3- البيئة المؤسسية للتشريع والاكثر اهمية ايضا هي الاستثمار والذي هو بدوره يرتبط بمناخ الاستثمار في حد ذاته من حيث جملة من الخصائص والمعطيات.

من بين الخصائص المدرجة ضمن بيئة الاستثمار نجد الكلفة ذلك ان كلفة الاستغلال بالنسبة للطاقة الرياح هي اقل مقارنة بالاستثمار في الطاقة الشمسية بالنسبة للرياح هي حوالي 10 مليون دج لكل كيلواط، والطاقة الشمسية حوالي 50 مليون دج لكل كيلواط بفارق حوالي 40 مليون دج.

اضافة الى الهياكل المالية ومدى قدرة الدولة على تميل هذه المشاريع الضخمة حسب طريقة الخطوتين لدالفي لتحليل مناخ الاستثمار.

سياسة المنتهجة من قبل الدولة لجذب الاستثمار تأتي على ذكر الإعفاءات الضريبية وايضا الشراكة

الاجنبية ا (تكواشت، 2011-2012)

خاتمة:

الدراسات التقنية كانت كفيلا بالإجابة على الموارد الضخمة من الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها وأمام هذه الأرقام والمعطيات المستجدة كان واجبا من توفير حاضنات لإطلاق هذا التوجه الطاقوي الجديد للدولة شكل الحاضنة وعمر الحضانة والاستغلال يوضع انطلاقا من المدونة القانونية هذا من جهة ومن جهة اخرى المدونة القانونية يجب ان تتطور وتتلاءم مع هذا الوضع المستجد ومغادرة النصوص الكلاسيكية القديمة المقتصرة على الطاقة الاحفورية، من اجل ضمان انتقال طاقوي سلس وقد اخذ المشرع الجزائري هذا الامر على عاتقه لذلك فمن طبيعة هذه القوانين ان تكون في بدايتها مرنة وموجهة لنمط معين تتصاعد بصورة تترابعية لتكون لنا فيما بعد هيكل النموذج الطاقوي الجديد تتوفر الجزائر على معطيات جغرافية ومناخية تؤهلها لان تصبح دولة رائدة في المجال الطاقوي بالنسبة للطاقات المتجددة فالامكانيات الضخمة من الطاقة المتجددة والموقع الجغرافي القريب من اوربا وخاصة ان هذه الاخيرة لم تعد تتوفر على

مساحات لأجل زرع الألواح أو التربينات مما يوهل بدوره الجزائر لأن تكون في لائحة الدول المصدرة لها كل هذا لا يتأتى إلا ضمن مجسم من القوانين الكفيل باستغلال الطاقات المتجددة من جهة ومن جهة أخرى إبرام الشراكات الأجنبية في مجال نقل التكنولوجيا والتصنيع لما تتمتع به هذه الدولة من القدرة التصنيعية الكبيرة وذلك من خلال جملة من التدابير الأساسية : هي ربط التطور في النص القانوني بتقديم استغلال الطاقات المتجددة من حيث الإطار الزمني، مرونة النصوص القانونية لاسيما في مجال الاستغلال والشراكة ،إعادة الملائمة بالنسبة للقوانين الطاقوية التقليدية بمستجدات التطور الحاصل فيما يتعلق بالاستهلاك المحلي، التجسيد الفعلي للموازنة المالية من خلال إدراج النصوص الطاقوية للطاقات المتجددة ضمن قوانين المالية.

الاحالات والمراجع:

- (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.cder.dz.
(بلا تاريخ).
ايمان بوران. (2020-2021). الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات اسعار المحروقات دراسة الجزائر (2000-2018). جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية: 1000-119.
(2024). تم الاسترداد من orientxx.info/ar.
fdg: dfg .gdf .(fgf) .dfgf
احمد دربال. (2000). الشراكة الاجنبية في قطاع المحروقات رسالة ماجستير. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر: 10-150.
المرصد الوطني للاحصاء. (بلا تاريخ). *النمو الديموغرافي 1962-2020*. الجزائر.
بنك الجزائر. (2004-2006). *التقرير السنوي*.
رقية سكيل. (28 جوان، 2021). العمل عن بعد كأسلوب حديث لتنظيم العمل-المفهوم والخصوصية-
الدراسات القانونية المقارنة، الصفحات 1831-1863.
صاحب منعم اسامة . (2015). الملامح العامة لسياسة الجزائر النفطية 1962-1965. *مجلة بابل*، الصفحات 84-98.
صافية ولد رابح اقلولي. (2022). *الاطار القانوني و المؤسساتي للجزائر. صوت القانون*.
عماد تكواشت. (2011-2012). واقع وفاق الطاقة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر. *مذكرة ماجستير*. باتنة، كلية العلوم الققتصادية و التجارية.
فوزية زعباط . (2023). دور السياسة التشريعية في تجسيد الرؤية المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر. *مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية*، 03.
محمد بلفضل. (2019). *الاطار القانوني للطاقات المتجددة في الجزائر ودورها في المحافظة على البيئة وجذب الاستثمار*.